گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 6, No. 2, pp. 533–548, Jun. -2018
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 25185128
journals.uoz.edu.krd

تحليل اتجاهات تطور دور المصارف المحلية الخاصة والأجنبية في الاقتصاد العراقي للفترة 2003-2014

صلاح رمضان عبيد* و عبدالحميد ظاهر
جامعة زاخو، اقيم كردستان–العراق.

تاريخ الاستلام: 2016/06 تاريخ القبول: 2016/09 تاريخ النشر: 2018/06 https://doi.org/10.26436/2018.6.2.527

الملخص:

يهدف البحث إلى تحليل اتجاهات تطور دور المصارف المحلية الخاصة والأجنبية في الاقتصاد العراقي للفترة 2003–2014، في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبناها العراق والتي تمثلت بالانفتاح الاقتصادي، والتحول نحو اقتصاد السوق وتحفيز دور القطاع الخاص. وينطلق البحث من فرضية مفادها ان قطاع المصارف الأجنبية والخاصة في العراق لم يمارس دورا فعالا في إرساء الثقافة المصرفية في العراق بسبب ممارسته لأنشطة ربحية سريعة هيئتها الظروف السياسية والاقتصادية، والإطار القانوني المنظم للعمل المصرفي، والتعليمات غير المتكاملة.

وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي للوصول الى نتائج كلية من مقدمات جزئية من خلال التحليل الاقتصادي للبيانات المتاحة في منشورات المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقطاع المصرفي العراقي، كالبنك المركزي ووزارة التخطيط. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: ان القطاع المصرفي العراقي يعاني من اختلالات جوهرية في جميع أنشطته من ائتمان وايداع واستثمار بالرغم من الدعم الحكومي. اضافة الى وجود منافسة غير عادلة افضت الى احتكار المصارف الحكومية للنشاط المصرفي، وذلك بسبب ضعف الثقافة المصرفية في العراق من جهة، والتعليمات والقوانين الحكومية التي اجبرت الافراد والشركات في القطاع الخاص والعام الى التوجه نحو المصارف الحكومية من جهة اخرى. كما توصل البحث الى ان المصارف الأجنبية لم تمارس دورها الحقيقي في دعم المنافسة المصرفية، وتطوير نوعية الخدمات المصرفية المقدمة، بسبب جملة من الاسباب أهمها الحوافز والتسهيلات الحكومية الممنوحة للمصارف الخاصة، مما ادى تسهيل حصول المصارف على ارباح بطرق سهلة دون تقديم خدمات مصرفية حقيقة. ويقترح البحث ايجاد سبل لدفع المصارف الخاصة لكسب الارباح من خلال تقديم خدمات مصرفية حقيقية بدل الاعتماد على الحوافز والتسهيلات الحكومية.

الكلمات الدالة: العراق، القطاع المصرفي، المصارف الأجنبية، البنك المركزي، القوانين المصرفية.

1. المقدمة

مارست سياسة الانفتاح للبنك المركزي العراقي ومنح الحوافز لمصارف القطاع الخاص دورا مهما في زيادة اعداد المصارف الخاصة والأجنبية في السوق العراقية بأعداد كبيرة تفوق اعداد المصارف الخاصة والأجنبية في الدول المجاورة بكثير، الا ان هذه الزيادة لم تسهم في تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للزبون العراقي، ولم تسهم كثيرا في تطوير العمل المصرفي وتفعيل دوره ، ولم تعمل المصارف الأجنبية الوافدة على تحسين الاختلالات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي، اذ ان معظم المصارف الأجنبية الوافدة هي مصارف اقليمية غير معروفة عالمياً، في حين أن المصارف المعروفة عالميا مثل (HSBC) و (CityGroup) حاولت الخروج من السوق العراقية بعد عام 2014.

لقد هيمنت المصارف الحكومية الـ (7) على كافة النشاطات المصرفية. ومن المستغرب انه رغم الوضع الامني السيء واستحواذ المصارف الحكومية على كافة النشاطات المصرفية، الا ان اعداد المصارف الخاصة بشكل عام والأجنبية بشكل خاص ازداد بوتيرة كبيرة، مما يؤكد حصولها على أرباح كبيرة وسريعة من خلال المضاربة في العملة الصعبة، حيث ازداد الفرق بين سعر صرفها المباع من قبل البنك المركزي العراقي وسعر الصرف في السوق الموازي بعد احداث 2014.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول الدور الذي اضطلعت به المصارف الخاصة المحلية والأجنبية في العراق في فترة الدراسة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في النظام المصرفي، ومدى مساهمة هذه المصارف في تطوير الخدمات المصرفية والثقافة المصرفية في العراق. فبالرغم من تفوق

* الباحث المسؤل.

المصارف الأهلية والأجنبية من حيث ضخامة رأس المال فاتها فشلت من اداء الدور المطلوب منها في الاقتصاد العراقي.

1.1. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المصارف الأجنبية والخاصة لم تمارس دورا فعالا في تصحيح الاختلالات الهيكلية، وإرساء الثقافة المصرفية في العراق بسبب ممارستها لأنشطة ربحية سريعة هيئتها لها الظروف السياسية والاقتصادية، والإطار القانوني المنظم للعمل المصرفي، والتعليمات غير المتكاملة.

أهدف البحث

تتلخص أهداف البحث في الآتي:

1. الوقوف على واقع واليات عمل المصارف الخاصة والأجنبية في العراق.
2. تحديد اهم السلبيات التي رافقت عمل هذه المصارف.
3. ومدى مساهمة هذه المصارف في تقديم الخدمات المصرفية في العراق.

2.1. منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصول الى نتائج كلية من مقدمات جزئية من خلال التحليل الاقتصادي للبيانات المتاحة

3.1. هيكلية البحث:

قسم البحث على ثلاثة محاور، يعرض الأول منه الإطار النظري لدور المصارف الخاصة والأجنبية في الاقتصاد. اما المحور الثاني فقد تناول تحليل واقع المصارف الخاصة والأجنبية في العراق والمزايا والحوافز التي تتمتع بها هذه المصارف. بينما تطرق المحور الثالث لتحليل مساهمة المصارف الخاصة والأجنبية في تقديم الخدمات المصرفية في العراق.

2. الإطار النظري

1.2. القطاع المصرفي:

يلعب القطاع النقدي والمالي دورا مهما في الحياة الاقتصادية. ويعتبر نمو وتطور هذا القطاع من أهم العوامل المساعدة على التقدم الاقتصادي الحديث. لقد كان للثورة المالية وما تبعها من تطوير الأدوات والمؤسسات المالية المتنوعة تأثيرا كبيرا في انتشار وتوسع نتائج الثورة الصناعية والتكنولوجية. ولقد أظهرت الأزمة المالية في عام 2008 ـ ومن قبلها أزمة الثلاثينيات ـ أن اي خلل أو انهيار للقطاع المالي يعرض الاقتصاد القومي للدول لاضطرابات شديدة (Richard & Toniolo, 1991,45).

ان النمو الاقتصادي يعتمد على تعبئة الموارد والاستفادة منها بطريقة مخطط لها. وان المؤسسات المالية عامة والمصارف خاصة تعمل على تعبئة المدخرات والاستثمارات في الاقتصاد، لذلك فإن المصارف هي نواة عملية النمو الاقتصادي (Desai, 1976, 228). ويتكون النظام المالي لأي دولة من ثلاثة اجزاء هي الاسواق المالية وخدمات الائتمان، وشركات التأمين، والمصارف سواء كانت حكومية أو خاصة تعتبر العمود الفقري للنظام المالي للدولة واقتصادها. فهو المحرك الذي يتبنى ادارة الأموال والاعمال. فبالإضافة الى كون المصارف جزء من النظام المالي والنقدي للدولة، فهي تعمل كجزء أساسي في الجزئيين الاخريين للنظام المالي، حيث انها تعمل كشركات وساطة في الاسواق المالية ومؤخرا بدأت المصارف بالعمل في مجال التامين ايضا (Paez, 2011,38).

وتعرف المصارف على انها مؤسسات مالية تقبل الودائع، وتوفر القروض، اي ان أساس عملها هو الاقتراض والاقراض، وهي وسيط مالي يتفاعل الناس معها بشكل يومي سواء في الاقتصادات المتقدمة أو الناشئة (Mishkin, 2004,8). بينما يعرف الوسطاء الماليين بالكيانات التي تتوسط بين مقدمي ومستخدمي رأس المال. وهناك نوعان من الوساطة المالية، وهي الوساطة (السمسرة)، وتحويل الأصول النوعي. فالسمسرة تسهل تحويل رأس المال من المدخرين الى المستثمرين من دون تحمل المخاطرة. وهذه التحويلات يمكن أن تتم من قبل اي مؤسسة مالية أخرى من غير المصارف. بينما تحويل الأصول النوعي التي تقوم بها المصارف التجارية، تأخذ على عاتقها تحويل رأس المال وتوفير المعلومة وتحمل المخاطر. وهنا تجدر الاشارة الى ان تحويل الأموال قد تتم خارج الاسواق والمؤسسات المالية ايضا.

تتميز الوساطة المالية للمصارف بمجموعة من المهام الرئيسية، وهي: المقاصة، تجميع الموارد،نقل الموارد،إدارة المخاطر،توفير المعلومات، التحفيز، وتوفير السيولة. يمكن الاشارة الى المهمة الأولى كوظيفة الوسيط بين الدافع والمستفيد في تعاملات سوق المال. والوظيفة الثانية تتعلق بتجميع الموارد، وتوزيعها من أجل تسهيل التنويع، في حين أن الوظيفة الثالثة هي نقل للموارد عبر الزمان والمكان. اما الوظيفة الرابعة فهي تحمل المخاطر المرتبطة بتحويل الأصول. فالمصارف، خلافا للوسطاء الاخرين، تواجه مخاطر السيولة، والائتمان، وأسعار الفائدة. ولمواجهة هذه المخاطر، تلجأ المصارف الى التحوط، والتنويع.

واخيرا، فان المصارف تصنع المعلومات وتتعامل مع المشاكل الناجمة عن عدم صحة هذه المعلومات وتحول الاصول غير النقدية الى اصول نقدية، كتحويل الاسهم والسندات الى أموال نقدية وبذلك توفر السيولة (Paez, 2011, 53–55).

2.2. الاستثمار الأجنبي وتدويل العمل المصرفي:

لقد جاء التوسع في تدويل المصارف استجابة للتوسع في التجارة الدولية. يعتقد (O'Conner) بأن تدويل المصارف كان بسبب انتشار الصرافين المستقلين في الخارج، وإنشائهم لشبكات تدفق رؤوس الأموال والمعلومات لأغراض التجارة الدولية (O'Conner, 2005,99).

فلولا دور المصارف لما توسعت التجارة والاعمال الدولية بشكل عام. في الواقع، ان عمل المصارف الدولية في حد ذاتها هو نوع من التجارة الدولية في الخدمات المصرفية (Matthews & Thompson, 2005, 63).

لقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في توسع الخدمات المصرفية الدولية وتطوير النظام المصرفي والمالي للدولة المضيفة، حيث ان الاستثمار كان وسيلة المصارف للتوسع دوليا. وكانت حاجة الدول المضيفة لأساليب الادارة الجديدة، ومصادر رؤوس الأموال والمعلومات حول كيفية ادارة الأموال لديها السبب في قبول المصارف الأجنبية على اراضيها. ويمكن تحديد أربعة أنواع من الدوافع الكامنة للمصارف للاستثمار في موقع أجنبي. هذه الدوافع هي الاستثمارات الباحثة عن الاسواق، والباحثة عن الكفاءة، والباحثة عن الموارد، والباحثة عن الاصول الاستراتيجية (Paez, 2011, 53–55).

3.2. دور المصارف في جذب الاستثمارات:

إن توسع المصارف خارجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كان على أساس اتباع الزبون اينما وجد. وعلى هذا الأساس نشأ مصرف HSBC أحد اكبر المصارف العالمية (موقع المصرف الالكتروني، HSBC, Our Story).

ان الاستقرار المالي والاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على تطور وكفاءة القطاع المصرفي. وهما من العوامل المهمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل المصارف بطريقة غير مباشرة على تحسين المناخ الاستثماري. كما تشير الدلائل الى ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي في المصارف بنسبة 60٪ في سنة واحدة قد أدى الى زيادة الاستثمار الأجنبي في قطاعات اخرى بنسبة 24٪ من الدولة نفسها (Poelhekke, 2011, 28).

ان الاستثمار المحلي هو عملية توظيف للموارد، والاستثمار الأجنبي هو عملية توظيف وتحريك لعناصر الانتاج وخاصة رأس المال عبر الحدود. هذه العمليات تكون محفوفة بالمخاطر، وحالة عدم اليقين من قبل المستثمر. ووجود المصارف الخاصة والأجنبية في الدول المضيفة يعد مؤشرا جيدا للاطمئنان بالنسبة للمستثمر، إذ أن المستثمر يمكنه الوصول الى رأس مال مضمون في حالة رغبته في توزيع المخاطر، بالإضافة الى الاطمئنان للحصول على المعلومات وتجنب حالة عدم اليقين (Claessens & Horen, 2013, 13)، حيث أن تواجد المصارف الخاصة والأجنبية هو بحد ذاته اشارة اطمئنان للمستثمر (Poelhekke, 2011, 23). ويتم تحديد تحركات رؤوس الأموال الدولية على أساس نواقص سوق رأس المال، مثل اختلاف أسعار الفائدة، والعائد في مختلف الدول. وغالبا ما تكون المصارف الخاصة والأجنبية أفضل للتغلب على هذه العيوب وذلك لسببين. أولا، في المناطق ذات أسواق رأس المال المتخلفة، فأن الفرق بين معدلات الاقتراض والإقراض وتكلفة الصفقات تكون أكبر مما عليه في الأسواق المالية المتقدمة، والمصارف النشطة دوليا لديهاإمكانية الوصول إلى السوقيين، وهذا يمكنها من تحقيق التوازن بين السوقين. ثانيا، من وجهة نظر الكفاءة، فالمصارف الخاصة والأجنبية لديها ميزة طبيعية في تمويل العمليات المالية للشركات اعتمادا على التمويل الخارجي (Paez, 2011, 56).

إن اهمية الوصول إلى الأسواق والكفاءة المتعلقين بالاستثمار الأجنبي للمصارف، تحقق عدة آثار في سوق الائتمان المحلي. أولا، تأثير ديناميكي في توفير رؤوس الأموال. والتأثير الثاني يتعلق بنوعية رأس المال، حيث أن هناك الكثير من التشوهات في الاسواق النامية والتي ترفع تكاليف المعاملات، وبالتالي، فأن بدائل الحد من المخاطر تكون محدودة. هنا تقدم المصارف الأجنبية بديل أفضل للحد من الخطر عن طريق وصولها إلى أسواق رأس المال الأجنبية. فالمصرف الخاص والأجنبي يحدث توازن في الحصول على الائتمان، وتقلل من التباين في العوائد المتوقعة للاستثمار. وبالتالي يتم القضاء على تشوهات السوق (Paez, 2011, 57).

إن تواجد المصارف الخاصة والأجنبية يوثر على سلوكيات الاعمال والثقافة الادخارية في المجتمع. فهذا يحفز على الادخار مما يوثر على تركز رؤوس الأموال واعادة استثمارها في المشاريع الإنتاجية. وكمثال على ذلك ما فعلته المملكة العربية السعودية، حين اممت القطاع المصرفي جزئيا بحيث ابقت 40٪ من أسهم مصرف SAAB مملوكة لـ HSBC وفرضت تحويل 60٪ من اسهمها الى افراد سعوديين واعطت حق الادارة الى HSBC. والهدف هو الاستفادة من تقنيات الادارة الأجنبية ونشر الثقافة المصرفية لدى المجتمع السعودي، في حين أن دول اخرى أممت قطاعها المصرفي بإخراج المصارف الأجنبية بالكامل من الدولة، مثل العراق (موقع المصرف الالكتروني، HSBC, Our Story).

في دراسة اجريت من قبل ثلاث باحثين من جامعة زيورخ وماسشوتس وشأندونك الصينية حول تأثير تواجد المصارف الخاصة والأجنبية على الاستثمار الأجنبي في القطاعات المختلفة والمناطق المختلفة في الصين، وجدت أن الاستثمار قد زاد بشكل ملحوظ بعد تحرير الصين لقطاعها المصرفي (Ongena, et al, 2014, 18). واظهرت الدراسة بأن الاستثمار الأجنبي في مختلف المناطق الصينية قد ازداد بتأثير من فروع المصارف الأجنبية، وفي مختلف القطاعات (الزراعية والصناعة، والبناء، والنقل، والتجارة، والعقارات). واشارت التقديرات الى أن وجود المصارف الخاصة والأجنبية يمكن أن يشجع الاستثمار وخاصة الأجنبي، وأن العلاقة بينهما ذات أهمية كبيرة للاقتصادات الناشئة، لأن توريد الخدمات المالية التي تقدمها المصارف المحلية قد تكون

عاملا مقيدا للاستثمار بسبب عدم وجود الخبرة المالية والفنية محليا (Ongena, et al, 2014, 27).

3. واقع القطاع المصرفي العراقي

1.3. تحليل واقع المصارف الخاصة والأجنبية في العراق:

يتكـــــون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي ومـــــن سبع مصارف حكومية، اثنان منهما مصارف افراد شاملة. وهما الرافـدين والرشـيد، وأربع مصارف اخرى متخصصة وهي المصرف التجاري العراقي، والعقاري، والزراعي، والصناعي، ومصرف اسلامي شامل باسم النهرين الاسلامي الذي تم أنشائه في عام 2015 (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2015، 7).

اما المصارف الخاصة المحلية فيبلغ عددها، حسب احصائيات البنك المركزي العراقي، ثمانية وثلاثون مصرفا خاصا. ومعظم هذه المصارف هي مصارف شاملة ومتخصصة كمصارف استثمارية كما هو مبين في الجدول 1 (البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ، 1).

اما المصارف الأجنبية العاملة في العراق فيبلغ عددها 20 مصرفا، جميع هذه المصارف مصنفة على أنها مصارف متخصصة كمصارف استثمارية ماعدا مصرف زرات التركي المتخصص كمصرف زراعي. كما أن خمسة مصارف اخرى تعمل كمصارف استثمارية اسلامية وهي مصرف وقفلر والبركة التركيين وملي إيران، وبارسيان الايرانيين ومصرف ابو ضبي الاماراتي، بالإضافة الى أن هناك ثلاث مصارف اخري قيد التأسيس (التقارير الاقتصادية للبنك المركزي، 2014–2015) كما هو مبين في الشكل 1

جدول 1: عدد المصارف الخاصة العراقية

	اسم المصرف	نوع المصرف	راس المال (مليار دينار)
1	مصرف بغداد	استثماري شامل	250
2	مصرف التجاري العراقي	استثماري شامل	250
3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	استثماري شامل	250
4	مصرف الاستثمار العراقي	استثماري شامل	250
5	مصرف المتحد للاستثمار	استثماري شامل	300
6	مصرف دار السلام للاستثمار	استثماري شامل	150
7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	استثماري شامل	202
8	مصرف بابل	استثماري شامل	178.859
9	مصرف البصرة الدولي للاستثمار	استثماري شامل	تحت التصفيه
10	مصرف الاهلي العراقي	استثماري شامل	250
11	مصرف الائتمان العراقي	استثماري شامل	250
12	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	207.153
13	مصرف سومر التجاري	استثماري شامل	250
14	مصرف الخليج التجاري	استثماري شامل	300
15	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	105.072
16	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	استثماري شامل	300
17	مصرف الاتحاد العراقي	استثماري شامل	252
18	مصرف آشور الدولي للاستثمار	استثماري شامل	250
19	مصرف المنصور للاستثمار	استثماري شامل	250
20	مصرف عبر العراق	استثماري شامل	200
21	مصرف الهدى	استثماري شامل	250
22	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	265
23	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	استثماري شامل	250
24	الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل (اميرالد سابقا)	استثماري شامل	250
25	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	استثماري (اسلامي)	250
26	مصرف ايلاف الاسلامي	استثماري (اسلامي)	152
27	مصرف كوردستان الدولي للأستثمار والتنمية	استثماري (اسلامي)	400
28	المصرف الوطني الاسلامي	استثماري (اسلامي)	251
29	مصرف دجله والفرات للتنميه والاستثمار	استثماري (اسلامي)	100
30	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	استثماري (اسلامي)	144.439
31	مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	250
32	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	استثماري (اسلامي)	255
33	مصرف العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	
34	مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	200
35	مصرف الرواحل الاسلامي	استثماري (اسلامي)	
36	مصرف العربية الاسلامي	استثماري (اسلامي)	100
37	المصرف الدولي الاسلامي	استثماري (اسلامي)	100
38	مصرف تور الاسلامي للاستثمار والتمويل	استثماري (اسلامي)	250
39	النور الاسلامي	قيد التاسيس	

المصدر: البنك المركزي العراقي، المصارف لحكومية والسلامية، 1، الرابط: https://cbi.iq/page/23

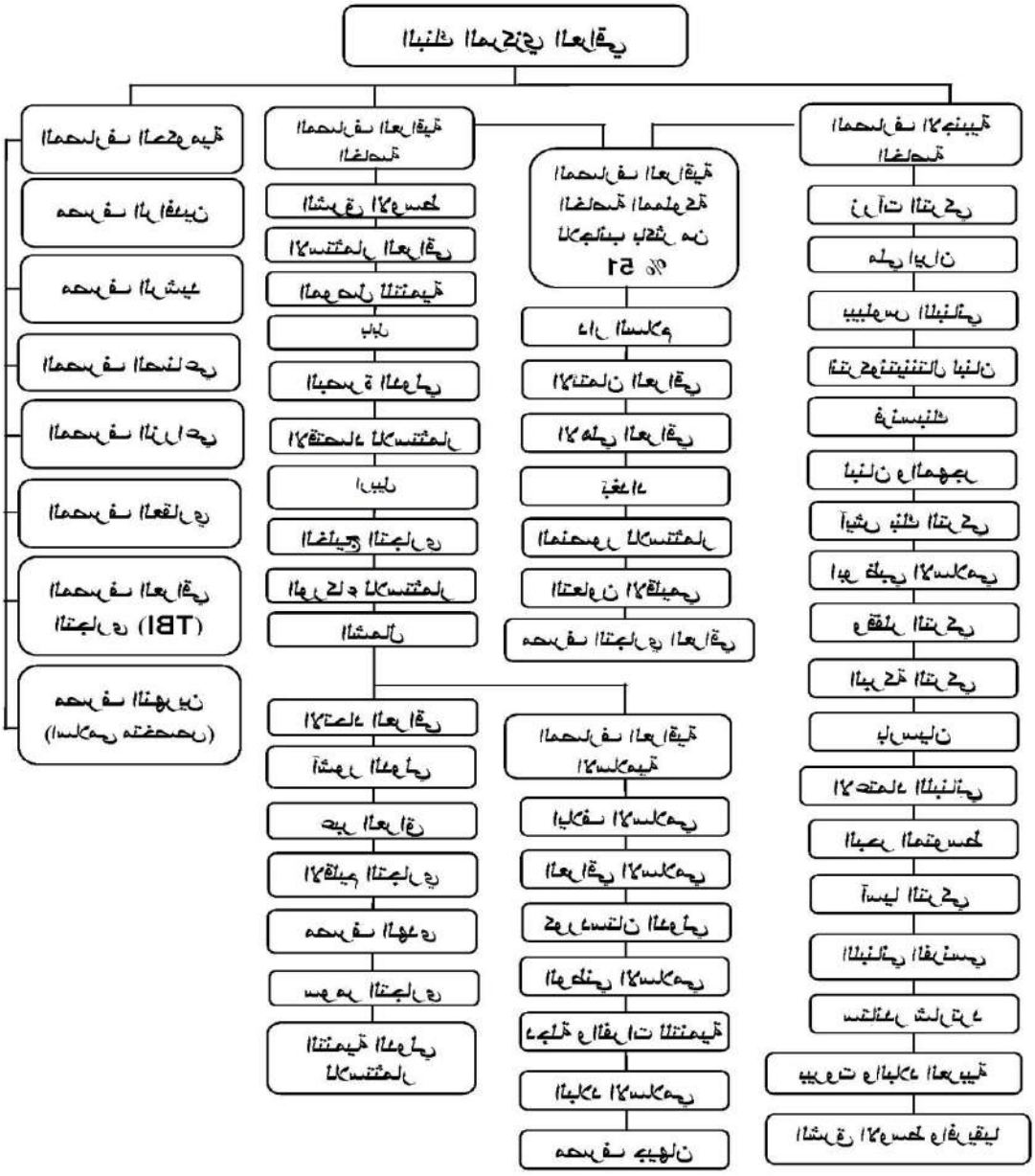

شكل (1) :هيكل الجهاز المصرفي العراقي حتى عام 2016

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي 2014 و2015

فضلاً عن البنك المركزي فان هيكل الجهاز المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة أنواع من المصارف وهي مصارف القطاع العام والبالغة سبع مصارف، ومصارف القطاع الخاص والبالغة 58 مصرف حتى عام 2016، منها 31 مصرفا محلياً و7 مصارف محلية تسهم المصارف الاجنبية فيها بنسب تتعدى 51٪ من رأسمالها (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي، 2015) كما يوضح ذلك الجدول 2. اما المصارف الأجنبية فيبلغ عددها 20 مصرفاً برأسمال أجنبي كامل اضافةً الى 3 مصارف اجنبية اخرى قيد الترخيص (الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي، بدون تاريخ، 1). اضافة الى أن هناك 10 مؤسسات مالية، 4 منها قيد الأنشاء و41 شركة تحويل مالي، 10 منها قيد الأنشاء و12 شركة استثمارات مالية، 3 منها قيد الأنشاء تعمل في العراق. الى جانب ذلك هناك 2000 شركة صيرفة تابعة للمصارف في العراق (خليل، 2016، 1).

جدول (2): المصارف المحلية العراقية المستحوذ عليها من قبل المصارف الاجنبية =

	اسم المصرف العراقي	اسم المصرف الاجنبي المشارك	نسبة المشاركة الاجنبية	سنة الدخول
1	المصرف التجاري العراقي	البنك الاهلي المتحد البحريني (موقع البنك الالكتروني) ومؤسسة التمويل الدولية	71.0% 9.9%	2010
2	دار السلام	HSBC (موقع البنك الالكتروني)	70.0%	2005
3	الائتمان العراقي	البنك الوطني الكويتي (التقرير السنوي للبنك الوطني، 2015) ومؤسسة التمويل الدولية	84.3% 6.7%	2005
4	الاهلي العراقي	كابيتال بنك الاردني (موقع كابيتال البنك الالكتروني)	61.8%	2009
5	بغداد	بنك الخليج المتحد البحريني بنك برقان الكويتي (التقرير السنوي، 2015)	0.3% 51.8%	2005
6	المنصور للاستثمار	بنك قطر الوطني(موقع بنك قطر الالكتروني)	51.0%	2006
7	التعاون الاقليمي	المصرف الزراعي الايراني اقتصاد نوين الايراني	63.4% 23.6%	2007

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي، (2015)، البنك المركزي العراقي، 32، www.cbi.iq

من الناحية الهيكلية والتنظيمية، فأن البنك المركزي العراقي يتولى مهمة التنظيم واصدار القوانين والترخيص بالعمل والاشراف على عمل المصارف. ولغرض التنظيم فقد أصدر البنك المركزي العراقي مجموعة من القوانين والتعليمات المنظمة لعمل المصارف منذ 2003 بغية تحرير القطاع المالي، وتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي يعتمد على تدخل الدولة الى اقتصاد سوقي منفتح، ويعتمد على القطاع الخاص في إطار سياسة انفتاح القطاع المصرفي على الاستثمارات الأجنبية. (البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ، القوانين المصرفية،1)

2.3. المزايا والحوافز المقدمة للمصارف الخاصة والأجنبية العاملة في العراق:

بالرغم من أن القطاع المالي والمصرفي في العراق يعد من النظم العريقة،حيث يعود تاريخه الى نهاية القرن التاسع عشر،إلا أنه يبقى نظاما تقليديا في عمله، بطيئا في تطوره، وقد ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ عام 1980 والحصار الاقتصادي منذ عام 1991،والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في العراق بظلالها على القطاع المالي بشكل عام، تاركتا موروثا وسياقات عمل وقوانين معيقة، وتمثل فجوة كبيرة بينه وبين النظم المالية السائدة في المنطقة والعالم. وبعد عام 2003 ورث العراق، اقتصاداً منهاراً ومنهكا من الحروب ونظاماً مصرفياً وماليا متخلفاً من جميع النواحي الادارية والمالية والخدمية، فضلا عن تسيس عمل البنك المركزي والقطاع المصرفي بالإضافة الى عسكرة الإنتاج، وتوريط المصارف الحكومية بمعاملات وعلاقات مالية معقدة ومربكة على المستوى الدولي والمحلي، اضافة الى عزلة العراق وانقطاع نشاطاته الاقتصادية وغير الاقتصادية عن التطورات العالمية في جميع المجالات، مما تسبب في مشاكل واختلالات كبيرة في القطاع المصرفي (عبدالنبي، بدون سنة، 14) ويمكن اجمال اهم السمات والاجراءات التي تعتبر محفزة لعمل المصارف الأجنبية والخاصة في العراق بما يلي:

1.2.3.**عدم كمال الاسواق** (Market Imperfection): تعتبر اغلب اسواق الدول النامية اسواق غير كاملة. والسوق العراقية غير كاملة من جميع النواحي بسبب انعزال العراق عن النشاطات الدولية، فضلا عن السياسات الشمولية للاقتصاد المركزي التي اعتمدها الدولة بشكل كامل ومارستها لفترة غير قصيرة. من هنا يأتي حاجة الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المالكة لقدرات الإنتاج والادارة والتكنولوجيا الضرورية لعملية التحول. وتكون البيئة الاستثمارية في مثل هذه الاسواق في صالح الشركات الأجنبية المستثمرة من حيث أن القدرة التنافسية للشركات المحلية تكون ضعيفة (صالح، 2012، 1).

2.2.3. **دعم البنك المركزي**: إن القوانين المصرفية العراقية التي أقرت بعد عام2003، وقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، قد أوجد الأرضية المناسبة للاستثمار، وتحقيق الأرباح، وفتح المجال أمام المصارف الأجنبية لفتح فروعها في العراق. وهذا الأمر شجع المصارف

الخاصة والأجنبية على الاستثمار في العراق. وبعد خروج العراق من البند السابع (المتعلق بالعقوبات الأممية التي فرضت على بغداد عقب غزوه للكويت) ابدت بعض المصارف الأجنبية المعروفة وأبرزها سيتي غروب الأميركي (City Group) وستأندرد تشارترد البريطاني رغبة في فتح فروع لها في العراق (شبكة الجزيرة الاعلامية). وإضافة الى سن القوانين المشجعة للمصارف الأجنبية للاستثمار في العراق فأن البنك المركزي ومنذ عام 2004 قام بعدة اجراءات داعمة للمصارف الخاصة في العراق منها:

أ. تعويم سعر الفائدة على الائتمان وخاصة الائتمان المصرفي بين المصارف المتخصصة، وقد ساعد هذا الاجراء كثيرا في تحفيز الائتمان والاقراض بين المصارف، وأوجد فرص للكثير منها للاستفادة من عمليات الاقراض والتمويل لمصارف اخرى.

ب. السماح للمصارف الخاصة بالمشاركة في مزاد العملة الأجنبية بشكل مباشر والمصارف الأجنبية بشكل غير مباشر عن طريق الاعتمادات والحوالات، وبسعر الصرف الرسمي والبالغة 1182 للبيع الاجل و1190 للبيع النقدي (البنك المركزي العراقي، مزاد العملة، 1)، بينما وصل سعر صرف الدولار الامريكي في السوق الموازية الى حوالي 1300 دينار عراقي لكل دولار امريكي في بعض الاحيان، وبذلك فأن معظم المصارف المشاركة في مزاد العملة تستفاد من فروقات اسعار العملة الأجنبية.

ت. الاقراض والائتمان الليلي: بهدف السيطرة على السيولة النقدية وعرض النقد قام البنك المركزي منذ عام 2005 و2007 بمنح امتياز الاقراض والائتمان الليلي على الاحتياط القانوني للمصارف لدى البنك المركزي العراقي. حيث اعطى البنك المركزي تسهيلات للمصارف اشتملت على (الخزرجي، 2010، 10):

- تسهيلات الاقراض القائمة وشملت: ائتمان أولي على أساس الاستثمار الليلي (وتحول إلى أسبوعي في2007)، ولمدة 15يوم بفائدة نقطتين فوق سعر السياسة النقدية. والائتمان الثانوي هو عبارة عن ائتمان قصير الأجل تصل مدة استحقاقه شهر واحد. واعتبر هذا الاجراء مصدر لتمويل المصارف العاجزة عن حصولها على تمويل من الأسواق الثانوية ومنح بسعر فائدة ثلاث نقاط فرق سعر البنك.
- تسهيلات الإيداع وشملت: تسهيلات للإيداع بالدينار العراقي على شكل استثمار ليلي للدينار العراقي، وهو استثمار قصير الأجل (أصبح استثمارا أسبوعي في2007) وبسعر فائدة 7% ويتغير سعر الفائدة من حين لآخر وفقا لحاجة الاقتصاد. وتسهيلات للإيداع بالدولار الامريكي على شكل استثمار ليلي بالدولار الأمريكي، وبشكل أسبوعي وبسعر فائدة 1٪ واستثمار اخر قصير الأجل مدته 30 أو90 يوم وبسعر فائدة 1.5٪ وبدأ العمل به من 2005 الى 2010.

ث. معدلات أسعار الخصم (أسعار الفائدة) حيث استمر البنك المركزي منذ عام 2003 في تشجيع مساهمة القطاع الخاص ومنح فرص ربحية للمصارف الخاصة من خلال تقديم أسعار فائدة مغرية على سندات البنك المركزي واذونات الخزينة من خلال مزادات البنك المركزي. وكانت الفرصة الاكبر على اذونات الخزينة القصيرة الاجل. وقد كانت هذه السندات ومازالت تطرح لفترة قصيرة جدا تتراوح ما بين 3 أشهر، و6 أشهر، وسنة وبمعدلات خصم مغرية جدا تراوحت ما بين 4.1٪ في عام 2004 ووصلت الى 17.2٪ في 2008 (الحديثي وسالم، 2010، 190). وهذه النسبة من الخصم مستقرة ما بين 5٪ للسندات قصيرة الاجل (البنك المركزي العراقي، مزاد حوالات وزارة المالية، 1) و8٪ للسندات البالغة مدتها سنتين (CNBC, 2016, 1). وإذا ما حولنا أسعار الخصم بالدينار العراقي الى أسعار خصم بالدولار الأمريكي، نجد أن أسعار الخصم بلغ أكثر من 3٪ للسند المقوم بالدولار الأمريكي، وفي بعض الحالات وصلت الى 8٪. وإذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أسعار الفائدة العالمية التي كانت بحدود 6٪ الى بداية الازمة المالية العالمية عام 2008 وانخفضت بعد ذلك الى ما دون الـ 0.5٪ في معظم دول العالم، ومازالت لا تتجاوز الـ 1٪ (ما عدا استراليا التي وصلت فيها أسعار الفائدة الى 1.5٪) (Triami, No Date, 1)، نجد أن أسعار الفائدة على السندات الحكومة العراقية، وخاصة السندات القصيرة الاجل تعتبر مغرية جدا ومحفزة للمصارف للاستثمار فيها (جدول أسعار الفائدة للمصارف التجارية، بدون تاريخ، 1). والجدول 3 يبين مزادات البنك لحوالات الخزينة للفترة 2004–2010

جدول (3): مزادات وزارة المالية لحوالات الخزينة للفترة من 2004/7/18 لغاية 2010/10/1

السنة	عدد المزادات المقامة	عدد المزادات التي تم إلغائها	عدد المشاركين في المزاد (سنوياً)	معدل المشاركة في المزاد الواحد	عدد المزايدين الفائزين	معدل سعر الخصم (القطع) %	حوالات الخزينة المباعة (مليون دينار)	النسبة المئوية لحصة المصارف التجارية الأهلية والحكومية في الحوالات المباعة %		المبالغ المسددة من الحوالات والفوائد (مليار دينار)
								مصارف حكومية	مصارف اهلية	
2004	12	-	108	9	76	4.1	1674700	74%	26%	750
2005	22	1	146	6.6	117	6.6	3894100	78%	22%	3618
2006	13	2	63	4.8	53	7.9	3001690	84%	16%	3950
2007	21	3	101	4.8	88	21	3219320	82%	18%	2951
2008	20	4	124	6.2	120	17.2	1892160	66%	34%	1911
2009	18	8	70	3.8	61	6.1	2529060			2061
							المجموع 16211030			المجموع 15241

المصدر: الحديثي. صلاح الدين حامد وسالم. عبد الحسين سالم، (2010)، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد: 16، العدد: 60، جامعة بغداد، 190

يتضح من الجدول المذكور أن نسبة حصول المصارف الحكومية على الحوالات المصدرة بلغ ما بين 66٪ و84٪ للفترة 2004–2009 في حين أن حصة المصارف الخاصة للمدة نفسها تراوحت بين 16٪ الى 34٪. ويعزي بعض الاقتصاديين سبب ذلك الى ضخامة رؤوس أموال المصارف الحكومية واحتياطاتها مقارنة بالمصارف الأهلية، وبالتالي فإن معظم الفوائد هي من نصيب المصارف الحكومية. ولكن قائمة البنك المركزي العراقي للمصارف العاملة في العراق تبين أن رؤوس أموال المصارف الخاصة أكبر بكثير من رؤوس أموال المصارف الحكومية (البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ، 1).

4. تحليل مساهمة المصارف الخاصة والأجنبية في تقديم الخدمات المصرفية في العراق

1.4.الاهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف الخاصة والحكومية:

لقدقام المركزي العراقي في عام 2010 بفرض اجراءات تم بمقتضاها زيادة رؤوس أموال المصارف الأجنبية العاملة في العراق من 25 الى 70 مليون دولار لكل فرع. وهذا يعني أن حجم رؤوس أموال المصارف الخاصة يفوق رؤوس أموال المصارف الحكومية منذ عام 2011 بمقدار كبير.إذ أن إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق بلغ 10.1 تريليون دينار منها 2.2 تريليون دينار للمصارف الحكومية و7.9 تريليون دينار للمصارف الخاصة كما يتضح ذلك من الشكل 2.

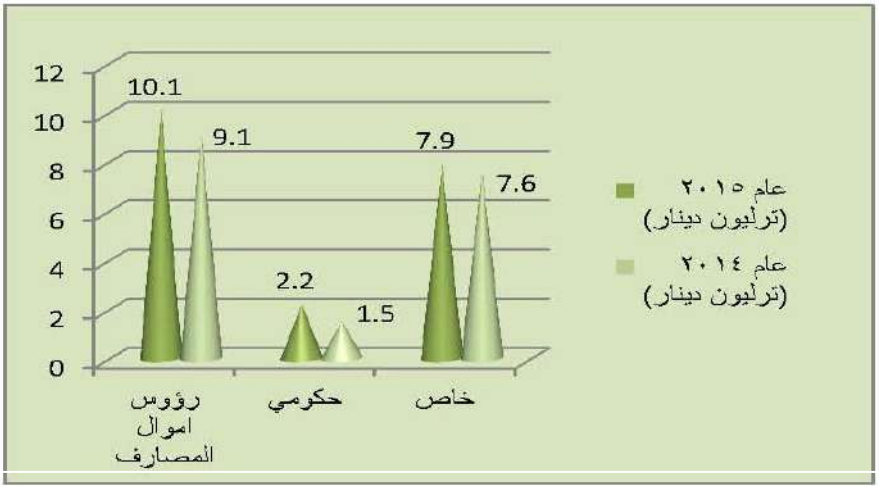

شكل (2): رؤوس اموال المصارف لعامي 2014 و2015

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2015)، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 22

اما بالنسبة لأهمية رؤوس أموال المصارف ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 5.2٪ منها 4.1٪ للمصارف الخاصة و1.1٪ للمصارف الحكومية (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي، 2015، 19) كما هو مبين في الجدول 4. وهذه النسبة تعتبر نسبة متدنية مما

يشير الى أن رؤوس أموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي (الشماع، 2010، 1). مما يعني ضعف العمق المالي الذي يتطلب بناء قطاع مصرفي ومالي قوي ومتين، بينما يلاحظ في دول اخرى مثل السعودية، المشابهة للعراق من حيث نسبة السكان والموارد الطبيعية، أن نسبة مساهمة الائتمان المصرفي لعام 2016 إلى كل من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي الغير النفطي بلغت 56.2٪ و78.6٪ على التوالي (تقرير الاستقرار المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي،2016،9)

جدول (4) :رؤوس أموال المصارف لعامي 2014–2015 ونسبها الى الناتج المحلي الإجمالي

التفاصيل	عام 2015 (تريليون دينار)	عام 2014 (تريليون دينار)	الاهمية النسبية %		نسبة التغير %	نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي %	
			عام 2015	عام 2014		عام 2015	عام 2014
رؤوس اموال المصارف	10.1	9.1	100	100	10.9	5.2	3.5
حكومي	2.2	1.5	21.8	16.5	46.7	1.1	0.6
خاص	7.9	7.6	78.2	83.5	3.9	4.1	2.9
الناتج المحلي الاجمالي	192.4	258.9			25.7-		

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2015، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 19

وبالرغم من محاولات السياسة النقدية في تحرير القطاع المصرفي، إلا أن المصارف الحكومية بقيت تستحوذ على ما يقارب 90٪ من نشاط القطاع المصرفي العراقي، وأن مساهمة النشاط المصرفي الى الناتج الإجمالي المحلي لا يصل الى 7٪ مما يؤشر خلل في هيكل المصارف. والجدول 5 يبين ذلك.

جدول (5): إجمالي استثمارات المصارف العاملة في العراق للفترة 2011–2015 (تريليون دينار)

التفاصيل	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الاجمالي المحلي *	217.3	254.2	273.5	258.9	191.7
اجمالي استثمارات القطاع المصرفي	6.2	5.8	4.9	7.1	13.01
مجموع استثمارات المصارف الحكومية	5.2	4.9	3.3	5.1	11.03
مجموع استثمارات المصارف الخاصة	1	0.9	1.6	2	2
عدد المصارف العاملة	49	54	54	56	57
نسبة استثمارات المصارف الحكومية الى اجمالي استثمارات	83.6%	84.2%	68.1%	71.9%	84.9%
نسبة استثمارات المصارف الخاصة الى اجمالي استثمارات	16.4%	15.8%	31.9%	28.1%	15.2%
نسبة استثمارات المصارف العاملة الى GDP	2.9%	2.3%	1.8%	2.7%	6.8%

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى

– التقارير الاقتصادية السنوية للفترة من 2004 الى 2015، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

– * تقارير الحسابات ال للفترة من 2011 الى 2015، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مدىرىة الحسابات القومية.

2.4.مساهمة المصارف الخاصة والحكومية في الاستثمار:

أن اكثرية النشاط الاستثماري بما فيه الاستثمار في السندات وحوالات الخزينة كانت من نصيب المصارف الحكومية. وأن نسبة هذه الاستثمارات الى الناتج المحلي الإجمالي لم تصل الى أكثر من 6.8٪ في عام 2015. وهذه النسبة تعد نسبة قليلة قياسا بالحد الأدنى المقبول ضمن مؤشرات التنمية المستدامة والبالغ 15٪–20٪ (التقرير الاقتصادية للبنك المركزي، 2015، 57).

وإذا ما قارنا النشاط الاستثماري للمصارف لعام 2015 مع عام 2014 نلاحظ ارتفاع في حجم هذه الاستثمارات بنسبة بلغت 81.9٪ مقارنة بالعام 2014 لتصل الى 13.01 ترليون دينار بسبب استثمارات المصارف الحكومية التي بلغت 11.03 ترليون دينار والتي تشكل نسبة 84.8٪ من الزيادة، بينما كانت حصة المصارف الاهلية 2 ترليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت 15.2٪ من إجمالي الاستثمارات نهاية عام 2015 كما هو مبين في الشكل 3 (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي، 2015، 57). ويعزو البعض هذا الى ضخامة رؤوس أموال المصارف الحكومية (الحديثي وسالم،2010، 190).

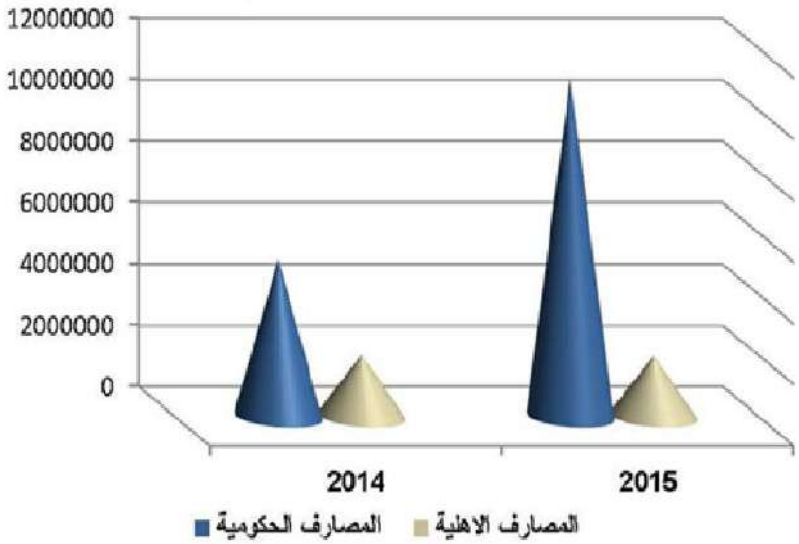

شكل 3: **إجمالي استثمارات المصارف العاملة في العراق لعامي** 2014–2015

إن المصدر: البنك المركزي العراقي، (2015)، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ية العاملة في العراق الى 70 مليون دولار لكل فرع في عام 2014، يعني تفوق حجم رؤوس أموال المصارف الخاصة منذ عام 2011 بمقدار كبير (الشماع، 2010، 1).

3.4. مساهمة المصارف الخاصة والحكومية في النشاط الائتماني:

من اجل الوقوف على حجم ونوعية النشاط الائتماني في القطاع المصرفي العراقي يجب أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أ. تعتمد ثقافة الائتمان المصرفي في العراق على منح القروض بضمانات عينية، وغالبا ما تكون ضمانات عقارية أو موجودات ثابتة والاعتماد على هذه الضمانات أكثر تشددا في المصارف الخاصة لأسباب متعلقة بالمخاطرة مما أدى إلى استبعاد ما يقارب 95٪ من المواطنين من الاقتراض. وهذا يشكل عائقا للنشاط الائتماني، ومعوقا لمشاريع التنمية في القطاع الخاص. (محمود، 2014، 1).

ب. إن اكثرية النشاط الائتماني بكافة أنواعه يأتي من المصارف الحكومية (ماعدا المصارف الحكومية العاملة في اقليم كوردستان التي ليس لها نشاط ائتماني منذ 2014 بسبب الازمة المالية التي يمر بها الاقليم) (التقارير الاقتصادية للبنك المركزي، 2003 الى 2015). أن إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المباشرة الممنوحة من قبل المصارف نهاية عام 2015 بلغت 36.8 ترليون دينار وقد بلغت حصة المصارف الحكومية منها 29 ترليون دينار والباقي للمصارف الاهلية (النشرة الاحصائية للبنك المركزي، 2015، 8) والشيء نفسه ينطبق على السنوات السابقة حيث أن معظم الائتمان كانت تقوم به المصارف الحكومية كما هو مبين في الشكلين 4 و5. اما بالنسبة للائتمان التعهدي فقد بلغ 40.5 ترليون دينار عام 2015 توزع بين 30.2 ترليون دينار للمصارف الحكومية و10.3 ترليون دينار للمصارف الخاصة، مما يعني أن معظم هذا الائتمان مصدره المصارف الحكومية، وكما هو مبين في الجدول 6.

جدول (6) الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2014و2015 (ترليون دينار)

التفاصيل	2015	2014	نسبة التغير %	الاهمية النسبية %	الائتمان النقدي/ % GDP
الائتمان النقدي	36.8	34.1	7.9	100	19.1
الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	29.1	26.9	8.2	79	15.1
الائتمان النقدي للممصارف الخاصة	7.7	7.2	6.9	21	4
الناتج المحمي الاجمالي	192.4	259.8			

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2015)، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015، دائرة الإحصاء والأبحاث، ص 14

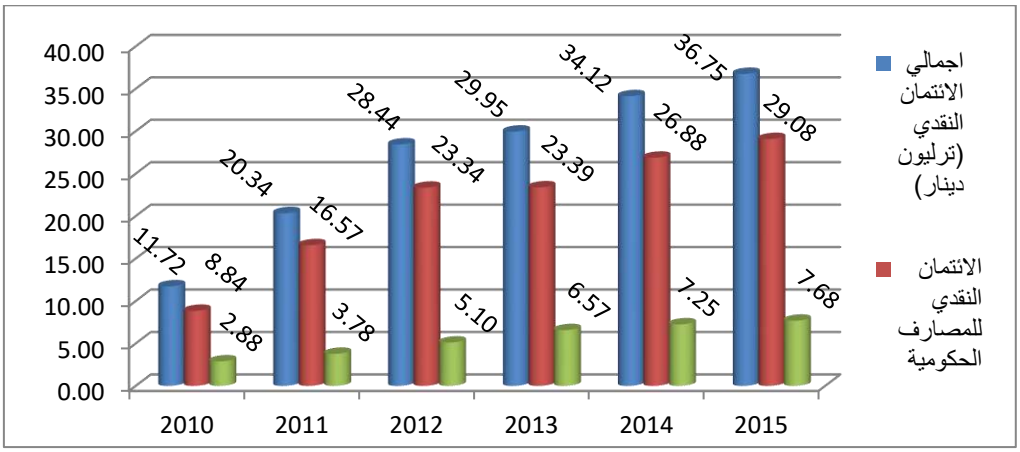

الشكل (4): الائتمان النقدي المباشر للفترة 2010–2015

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد النشرات الاحصائية السنوي للفترة 2010–2015، البنك المركزي العراقي

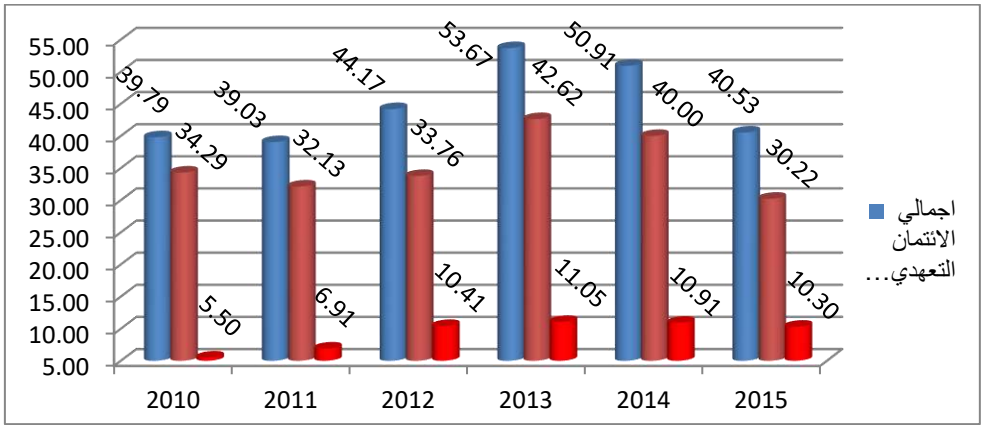

شكل (5): الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية والاهلية لعام2015 (مليون دينار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد النشرات الاحصائية السنوية للفترة 2010 الى 2015، البنك المركزي العراقي

ج. من المظاهر المهمة للقطاع المصرفي العراقي هو الائتمان المقدم سواء من قبل المصارف الحكومية أو الخاصة الى القطاع الخاص أو الحكومي. ويبن الجدول 7 أن ديون المصارف الحكومية للقطاع الخاص كانت ضئيلة جدا مقارنة بموجوداتها وبما مقدم من ائتمان للقطاع العام على مدى الخمس سنوات الاخيرة. وقد بلغت اعلى اهمية نسبية للائتمان المقدم من المصارف الحكومية الى القطاع الخاص نحو 7.8٪ من موجوداتها في عام 2013، في حين كانت أدنى اهمية نسبية نحو 3.5٪ في عام 2010، وهذا يؤشر ضالة ما مقدم من المصارف الحكومية من ائتمان الى القطاع الخاص قياسا بما مقدم الى القطاع العام والذي بلغ اعلى اهمية نسبية له 29.3٪ من موجوداتها في عام 2011 في حين بلغت أدنى اهمية نسبية 8.6٪ في عام 2010. ويبدو واضحا أن المصارف الحكومية هي مصارف تعمل لدعم الحكومة أكثر منها لدعم القطاع الخاص. أما المصارف الخاصة فأن الاهمية النسبية لائتمانها بالنسبة الى موجوداتها والموجه الى القطاع الخاص عام 2015 كانت

75٪ في حين كانت حصة القطاع العام 0.5٪ وهو العام الذي شهدت فيه موجودات المصارف الخاصة اعلى قيمة لها، إذ بلغت 22.2 ترليون دينار عراقي.

يتضح مما سبق محدودية الدعم الذي تساهم به المصارف الخاصة للمؤسسات الحكومية والقطاع العام وذلك بسبب غياب التشريعات الملزمة لمثل هذا الدعم. كما يتضح ا الدعم الضعيف الذي تساهم به المصارف الحكومية للقطاع الخاص مقارنة بموجوداتها الضخمة.

الجدول (7): ائتمان المصارف الحكومية والخاصة للفترة (2010–2015)

التفاصيل	2015 (ترليون دينار)	2014 (ترليون دينار)	2013 (ترليون دينار)	2012 (ترليون دينار)	2011 (ترليون دينار)	2010 (ترليون دينار)
اجمالي موجودات المصارف	222.8	226.6	208.8	190.9	143.8	363.3
موجودات المصارف الخاصة (1)	22.2	22	21.1	17.6	12.5	10.2
ائتمان المصارف الخاصة للقطاع الخاص (2)	16.66	14.49	17.46	15.35	9.95	8.33
ائتمان المصارف الخاصة للقطاع العام (3)	0.12	0.08	0.15	0.15	0.17	0.04
نسبة ائتمان القطاع الخاص الى الموجودات 2 الى 1	75	65.8	82.7	87.2	79.6	81.7
نسبة الائتمان القطاع العام الى الموجودات 3 الى 1	0.5	0.4	0.72	0.89	1.38	0.43
مجموع نسب ائتمان القطاع العام والخاص (3+2)	75.5	66.2	83.4	88.1	80.9	82.16
موجودات المصارف الحكومية (4)	200.5	204.6	187.7	173.3	131.3	353.1
ائتمان المصارف الحكومية للقطاع الخاص (5)	14.3	14.85	14.79	12.77	10.18	12.61
ائتمان المصارف الحكومية للقطاع العام (6)	45	52.01	51.2	44.33	38.5	30.51
نسبة ائتمان القطاع الخاص الى الموجودات 5 الى 4	7.1	7.2	7.8	7.3	7.7	3.5
نسبة ائتمان القطاع العام الى الموجودات 6 الى 4	22.4	25.4	27.2	25.5	29.3	8.6
مجموع نسب الائتمان للقطاع العام والخاص (6+5)	29.5	32.6	35.1	32.9	37	12.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للاستقرار المالي للبنك المركزي للفترة (2010–2009)

4.4.القدرة على تعبئة المدخرات:

يتضح من الشكل 6 اختلال هيكل نشاط الايداع في القطاع المصرفي العراقي، إذ يلاحظ بأنه منذ عام 2010 تستحوذ المصارف الحكومية الستة (وبالأخص الرافدين والرشيد) على ما يقارب الـ 85٪ الى 90٪ من إجمالي الايداع لدى القطاع المصرفي، بينما يحصل حوالي 60 مصرفا خاصا على 10–15٪ من هذا الايداع مما يشير إلى ضعف قدرة المصارف الخاصة على تعبئة المدخرات والتسويق لنشاطاتها المصرفية. علما أن رؤوس أموال المصارف الخاصة شكلت حوالي 77٪ الى 85٪ من رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق منذ عام 2010.

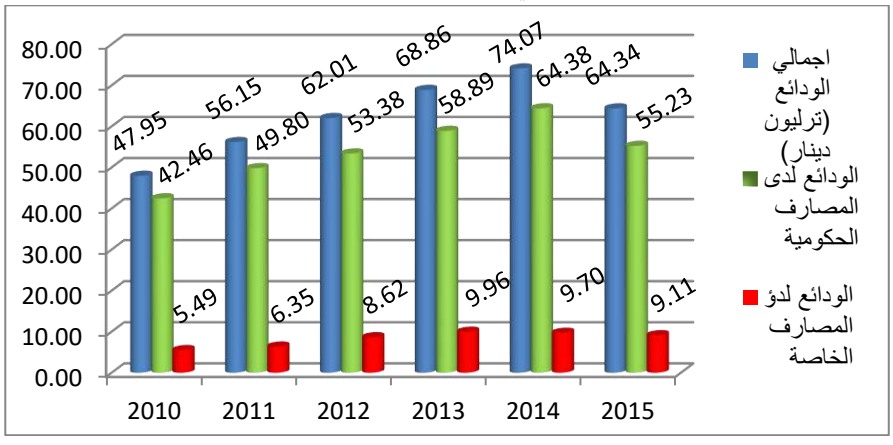

الشكل (6): اجمالي الودائع لدى المصارف العراقية للفترة ما بين (2010–2015)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك المركزي للأعوام 2010–2015، البنك المركزي

من جهة أخرى، يتضح من الجدولين 8 و9 أن ايداع القطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية تتراوح نسبته ما بين 73٪ و80٪ بينما نسبة الايداع لدى المصارف الخاصة لا تتجاوز الـ 2٪.

جدول (8): حجم ونوعية الايداع لدى المصارف الحكومية للفترة 2010–2015 (ترليون دينار)

التفاصيل	2015	2014	2013	2012	2011	2010
اجمالي موجودات المصارف الخاصة	22.2	22	21.1	17.6	12.5	10.2
ودائع حكومية (1)	0.12	0.14	0.13	0.13	0.15	0.12
ودائع من القطاع الخاص (2)	8.99	9.56	9.83	8.49	6.2	5.37
اجمالي الودائع الجارية (3)	6.66	6.78	6.75	5.7	4.17	3.58
اجمالي الودائع الثابتة والتوفير (4)	2.461	2.921	3.219	2.915	2.175	1.914
اجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة (5)	9.11	9.7	9.96	8.62	6.35	5.49
اجمالي الودائع لدى المصارف (الحكومية والخاصة) (6)	64.34	74.08	68.85	62	56.15	47.95
نسبة الايداع لدى المصارف الخاصة الى اجمالي الايداع في القطاع المصرفي (5 الى 6)	14.1	13	14.4	13.9	11.3	11.4
نسبة الايداع الحكومي لدى المصارف الخاصة الى اجمالي الايداع لدى المصارف الخاصة (1 الى 5)	1.3	1.4	1.3	1.5	2.3	2.1
نسبة الايداع الخاص لدى المصارف الخاصة الى اجمالي الايداع لدى المصارف الخاصة (2 الى 5)	98.6	98.5	98.6	98.4	97.6	97.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي السنوي للبنك المركزي العراقي للفترة (2010–2015)

اما إذا ما قارننا حجم الايداع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة والحكومية فنجد من الجدول 9 بأن ما يقارب الـ 60٪ من ودائع القطاع الخاص تستحوذ عليها المصارف الحكومية، بينما تحصل المصارف الخاصة على ما يقارب الـ 40٪ فقط من هذه الودائع. علما أن اغلبية ودائع القطاع الخاص هي ودائع شركات عاملة في القطاع الخاص، وليست ودائع افراد، وذلك لأن الميل الحدي للادخار لدى الافراد منخفض وخاصة منذ عام 2014 بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وضعف الثقافة المصرفية لدى الافراد (صالح، 2015، 1). من جانب اخر، نجد أن اغلبية الودائع هي ودائع جارية، وتكاد تكون الودائع التوفير والثابتة معدومة. ويرجع سبب استحواذ المصارف الحكومية على اغلبية نشاط الايداع للقطاع الخاص الى جملة من الاسباب منها:

1. فقدان الثقة بالمصارف الخاصة بسبب حالات الانهيارات المصرفية كما حصلت في حالة مصرف البركة والبصرة، ونقص السيولة لدى مصرف الوركاء وامتناعه عن صرف الشيكات المسحوبة عليه الامر الذي دفع البنك المركزي الى وضعه تحت الوصاية التي رفعت فيما بعد بقرار قضائي مما زعزع الثقة بالمصارف (محمود، 2014، 1)
2. ضعف القدرة التسويقية لدى مصارف القطاع الخاص على وجه الخصوص.
3. شروط وقوانين المناقصات والمزايدات للمشاريع الحكومية والتي غالبا ما تتطلب دعم ائتماني من المصارف الحكومية حصراً.
4. اضطرار الكثير من الافراد وخاصة العاملين لدى القطاع العام والمتقاعدين الى فتح حسابات مصرفية لدى المصارف الحكومية لغرض استلام الرواتب.
5. ضعف الثقافة المصرفية لدى الافراد، وتخلف الادوات والنشاطات المصرفية

جدول (9) حجم ونوعية الايداع لدى المصارف الخاصة للفترة 2010–2015 (ترليون دينار)

التفاصيل	2015	2014	2013	2012	2011	2010
اجمالي موجودات المصارف الحكومية	200.5	204.6	187.7	173.3	131.3	353.1
ودائع حكومية (1)	40.58	49.24	44.27	40.76	37.8	34.12
ودائع من القطاع الخاص (2)	14.65	15.14	14.62	12.63	12	8.34
اجمالي الودائع الجارية (3)	39.65	49.85	48.88	44.78	44.13	37.42
اجمالي الودائع الثابتة والتوفير (4)	15.58	14.54	10.014	8.613	5.661	5.05
اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية (5)	55.23	64.38	58.89	53.38	49.8	42.46
اجمالي الودائع لدى المصارف (الحكومية والخاصة) (6)	64.34	74.08	68.85	62	56.15	47.95
نسبة الايداع لدى المصارف الحكومية الى اجمالي الايداع في القطاع المصرفي (5 الى 6)	85.8	86.9	85.5	86.1	88.6	88.5
نسبة الايداع الحكومي لدى المصارف الحكومية الى اجمالي الايداع لدى المصارف الحكومية (1 الى 5)	73.4	76.4	75.1	76.3	75.9	80.3
نسبة الايداع الخاص لدى لمصارف الحكومية الى اجمالي الايداع لدى لمصارف الحكومية (2 الى 5)	26.5	23.5	24.8	23.6	24.1	19.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي السنوي للبنك المركزي العراقي للفترة (2010–2015)

5.الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث الى الاستنتاجات التالية:

1. أن المصارف الأجنبية لم تمارس دورها الحقيقي في دعم المنافسة المصرفية من جانب وتطوير نوعية الخدمات المصرفية المقدمة من جانب اخر.

2. أن هيكل الائتمان المصرفي في العراق يعاني من اختلال مهم سببه هيمنة المصارف الحكومية على الائتمان الممنوح للقطاع العام على حساب القطاع الخاص والعكس يحصل بالنسبة للمصارف الخاصة التي يهيمن عليها الائتمان الخاص على حساب الحكومي.

3. المنافسة غير العادلة التي افضت الى احتكار المصارف الحكومية (متمثلة بسبع مصارف) للقطاع المصرفي في العراق.

4. ضعف الثقافة المصرفية فضلا عن التعليمات والقوانين والتشريعات الحكومية قد دفعت الكثير من الافراد والشركات في القطاع الخاص التوجه نحو المصارف الحكومية بدلا من القطاع المصرفي الخاص.

5. ضعف ثقافة المجتمع المصرفية وعدم تعدد الادوات المصرفية والاقتصار على اداة واحدة المتعقلة بسعر الفائدة على الايداع دفع بكثير من الافراد الى الاعراض عن التعامل مع المصارف الخاصة وخاصة فيما يتعلق بالودائع الادخارية والاكتفاء بالودائع الجارية

ويقترح البحث النقاط التالية:

1. تعديل التشريعات المالية والمصرفية وبما يضمن قيام المؤسسات والدوائر الحكومية بالإيداع والتعامل مع المصارف الخاصة الرصينة التي تقدم خدمة أفضل لهذه المؤسسات وضمان حصول المؤسسات الحكومية على القروض والائتمان في أوقات تأخر ايرادات الموازنة.

2. ايجاد سبل لدفع المصارف الخاصة لكسب الارباح من خلال تقديم خدمات مصرفية حقيقية بدل الاعتماد علة الحوافز والتسهيلات الحكومية.

3. ضرورة عمل المصارف الخاصة مع السلطة القضائية والتنفيذية على ايجاد سبل لتسهيل اجراءات الائتمان الممنوح للأفراد وخاصة تخفيض أسعار الفائدة بما يتلاءم مع المصارف العالمية وضمان استحصالها هذه الائتمانان.

4. وضع بعض الضوابط والحوافز (كتحفيز الاندماج بين المصارف المحلية) الكفيلة بتصحيح مسار عمل المصارف الخاصة (المحلية والأجنبية) وتحويلها الى مؤسسات قادرة على تقديم الائتمان لدعم الاستثمار والتخلص من حالات الاعتماد الحصري على ما تقدمه الحكومة من امتيازات تمكنها من الحصول على الارباح بطرق سهلة دون تقديم خدمات مصرفية حقيقة.

5. العمل على تشريع تعليمات وقوانين لتشجيع المصارف الخاصة المتخصصة "المحلية والاجنبية " لغرض تعزيز دعم القطاعات الاقتصادية للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي " مصرف زراعي، صناعي، تجاري .....الخ"

6.المصادر

1.6. المصادر العربية:

1.1.6. البحوث والمنشورات

الحديثي. صلاح الدين حامد وسالم. عبد الحسين سالم، (2010)، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد: 16، العدد: 60، جامعة بغداد

الخزرجي. ثريا، (2010)، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد: 0، العدد: 23، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،

(الشماع. محمد صالح، (2010/09/27)، جدلية زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة، موقع المدى للإعلام والثقافة الالكتروني، الرابط: www.almadasupplements.net.

صالح. مظهر محمد، (2012/06/21)، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق – استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟، شبكة الاقتصاديين العراقيين، الرابط: www.iraqieconomists.net

صالح. مظهر محمد، (2015)، الركود الاقتصادي في العراق: رؤية تشخيصية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد: 0، العدد: 47. الجامعة المستنصرية.

عبد النبي، وليد عيدي، (بدون سنة)، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، www.cbi.iq

محمود. موفق حسن، (2014/04/22)، واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين الالكترونية، www.iraqieconomists.net

خليل. شذى، (2016/12/22)، واقع النظام المصرفي في العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/37133

يوسف. علاء، (2013/07/28)، ترحيب بدخول مصارف أجنبية السوق العراقية، شبكة الجزيرة الاخبارية الالكتروني: الرابط www.aljazeera.net

شبكة CNBC الاخبارية، (2016/05/11)، العراق يرفع فائدة سندات محلية لزيادة المبيعات، مقالة على موقع الشبكة الالكتروني، الرابط: www.cnbcarabia.com

2.1.6. المؤسسات والبيانات الرسمية والحكومية:

التقارير السنوية للاستقرار المالي للفترة من 2010 الى 2015، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث،

التقارير الاقتصادية السنوية للفترة من 2004 الى 2015، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

النشرات الاحصائية السنوية للفترة 2010 الى 2015، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

البنك المركزي العراقي، (بدون تاريخ)، المؤسسات المالية، الرابط: https://www.cbi.iq/page/25

البنك المركزي العراقي، (بدون تاريخ)، القوانين المصرفية والتشريعات، الرابط: https://cbi.iq/page/79

البنك المركزي العراقي، (بدون تاريخ)، مزاد حوالات وزارة المالية، الرابط: http://www.cbi.iq/index.php?pid=MofAuctions

البنك المركزي العراقي، (2017/11/7)، جدول أسعار الفائدة للمصارف التجارية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، الرابط: https://cbi.iq/news/view/474

البنك المركزي العراقي، (2016/11/14)، مزاد العملة، الرابط: http://cbi.3eyon-host.net/currency_auction

تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرابط: www.sama.gov.sa

تقارير الحسابات القومية للفترة من 2011 الى 2015، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مدىرىة الحسابات القومية،

البنك الاهلي المتحد، نبذة عن تاريخ البنك، www.ahliunited.com

كابيتان بنك الاردني، نبذة عن البنك، www.capitalbank.jo

بنك برقان الكويتي، التقرير السنوي لعام 2015، www.burgan.com

بنك قطر الوطني، التقرير السنوي لبنك قطر الوطني لعام 2015، hwww.qinvest.com

2.6. المصادر الأجنبية:

1.2.6. الكتب:

Matthews, Kent and Thompson, John (2005) "The Economics of Banking", 1st Edition, John Wiley. England

Mishkin, Frederic S. (2004) "The Economics of Money, Banking, and Financial Markets", 17th Edition, Addison Wesley, United States of America

O'Conner, Aidan (2005) "Trade, Investment and Competition in International Banking", Palgrave Macmillan, London

Paez, L. (2011), "Liberalizing Financial Services and Foreign Direct Investment: Developing of Framework for Commercial Banking FDI", Palgrave Macmillan, New York.

Richard, S. &Toniolo, G. (1991), "Patterns of European Industrialization: The Nineteenth Century", Rutledge, London.

2.2.6. البحوث والمنشورات:

Claessens, S., & Horen, N., (2013), "Impact of Foreign Banks", [online], DNB WORKING PAPER, URL: http://www.dnb.nl/binaries/working%20Paper%20370_tcm46-284840.pdf

Desai, v., (1976),"Role of Banks in Economic Growth", Economic Affairs, Vol. 21, Issue. 6, Calcutta, http://search.proquest.com/openview/9bec733bb14f495be51dc7a36120544a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2031131

Ongena, S. & Others, (2014), "Impact of Foreign Bank Presence on Foreign Direct Investment in China", Swiss Finance Institute Research, Paper No.14-13.

Poelhekke, S. (2011). "Bank Intermediation of Foreign Direct Investment", [Online], working Paper, Trade Policy, URL: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1865172

HSBC Bank, Our Story, [Online], URL: http://www.hsbc.com/about-hsbc/company-history

HSBC, History of HSBC in the Middle East,http://www.about.hsbc.co.om/hsbc-in-oman/hsbc-in-the-middle-east

Triami Media BV, (No Date), Summary of the interest rates, Interest Rates, URL: http://www.global-rates.com/interest-rates/interest-rates.aspx

پوختە:

ئارمانجا ڤێ ڤەکولینێ تیشك خستنە ل سەر ژیوارێ سێکتەرێ بانکی یا عیراقێ ورۆلێ بانکێن تایبەت وبیانی پشتی 2003ێ، وب ئاوایەکێ گشتی سیاسەتەکا نوێی دئابووری یا عیراقێً دا دەستپێکر کو بریتی یە ژ ڤەبوون وڤەگوهاستن بەرەف ئابووری یا بازاری ب رێێ یا پێبەخشینا رۆلەکێ مەزنتر ب سێکتەرێ تایبەت. وڤەکولەری رێبازا شرۆڤەکاری بکارئینایە بو گەهشتن ب ئەنجامێن هەموکی ژ دەستپێکێن بەشەکی. هەورەسا پەیروکرنا شرۆڤەکرنا چەندایەتی وداتایی بو ئەو داتایێن بەردەست ب رێی یا سازییێن حکومی بێن پەیوەندیدار ب سێکتەرێ عیراقێ یا بانکی وەکو بانکا ناوەندی ووەزارەتا پلاندانێ. وڤەکولەر گەهشتە کومەکا دەئەنجامان، گرنگترین ژ وانا: سێکتەرێ بانکی یا عیراقی ل بن شاشی ونەهەڤسەنگییێن سەرەکی ڤە دنالیت ل هەمی چالاکێن خودا ژ دڵنیایی ودانان ووبەرهەم هێنانێ سەرەرایی پشتەڤانی یا حکومی، زێدەباری هەبوونا ڕکابەریەکا نە دادپەروەرانە وقۆرخکرنا چالاکیا بانکی ژ لایێ بانکێن حکومی ڤە ژ ئەگەرێ لاوازی یا رەوشەنبیری یا بانکی ل عیراقێ ژ لایەکێ، ورێنمایی وپاسایێن حکومی ژ لایەکێ دی ڤە بێن کو تاك وکۆمپانیا ل سێکتەرێ تایبەت وگشتی دا ناچار کرینە بەرەف بانکێن حکومی ڤە بچن.هەروەسا ڤەکولین گەهشتیە وی ئەنجامی کو بانکێن بیانی رۆلێ خوەیێ راستەقینە ل پشتگیریکرنا ڕکابەری یا بانکی وپێشخستنا جۆرێ خزمەتێن بانکی بێن پێشکێشکری دا نەگێرایە ژ ئەگەرێ کومەکا ئەگەران گرنگترین ژ وان پالدەر وئاسانکاریێن حکومی بێن پێشکێشی بانکێن تایبەت کرین کو بوویە ئەگەرێ قازانجکرنا بانکا ب رێکێن ئاسان وب ساناهی بێی پێشکێشکرنا خزمەتێن بانکی بێن راستەقینە.

Analyzing the Trends of Development of the Role of the Private and Foreign Domestic Banks in the Iraqi Economy for the period (2003-2014)

Abstract:

The research relied on the inductive method to reach all of results from partial introductions through the economic analysis of the available data in publications of the government institutions related to the Iraqi banking sector, such as the Central Bank and the Ministry of Planning. The research reached a number of results, the most important of which: The Iraqi banking sector suffers from fundamental imbalances in all its credit, deposit and investment activities, despite the government support. In addition to the existence of unfair competition, that led to the monopoly of government banks for banking activity, that is because of the weakness of the banking culture in Iraq on one hand, and the instructions and government laws that forced the individuals and companies in the private and public sector to go to government banks on the other hand. The study also found that, the foreign banks did not play their real role in supporting banking competition and improving the quality of the provided banking services, for a number of reasons, the most important of which were the granted incentives and facilities of the government for the private banks, which led to the facilitation of banking achievements of the profits in easy ways without presenting real banking services. The study suggests finding ways to encourage private banks to earn profits by providing real banking services instead of relying on government incentives and facilities.

Keywords: Iraq, Banking sector, Foreign banks, The central bank, The banking laws.